

الص في سلفاً وفيه دفع لما يوجهه ظاهر المتن من انفراده بذلك قوله لا ارتفاع
 الثقة اي الوثوق بمذهبه لعدم تحققه اذ لم يدون فقدم جواز التقليد
 ليس لنقص اجتهاده عن الاجتهاد الاربعة بل لعدم الوقوف على عينه يقيماً لعدم
 تدوينه بخلاف مذاهب الاربعة فان تدوينها للتمكين من تعاقب الاظفار بسبب
 لظهور تقييد مطلقها وتحضيص عمومها مع العلم بها يقيماً وبانتفاء ذلك
 تستفي الثقة بمذهب الصحابي وسائر من لم يدون مذهبهم من المجتهدين قوله
 اي دون القياس اي في الرتبة كما يشير اليه مقابلته بقوله فوق القياس والي ذلك
 اشار انتم بقوله فيقدم القياس عليه عند التفاضل قوله لاحتمال ان يكون اي قوله
 عنه اي عن القياس فهو اي القياس المحجة لا القول قوله اي في حالتهما اشارة
 الي ان الباء بمعنى في وان في الكلام مضافاً محذوفاً المحتاج بفت شرطه قوله
 قرب قوله عثمان توجيهه بتسوية بقياس التقريب قوله بقياس التحقيق اي
 الحاقة مجهول بمعلوم الخ وفي الكلام مضاف محذوف اي يقتضي قياس التحقيق
 قوله والمعني عطف على التحقيق اي وقياس المعني الجامع بين الاصل والفرع
 وهو العلة قوله من انه لا يبرأ الحايان للمضاف المحذوف قبل قياس التحقيق
 وهو المقضي قوله فلديلا لا تقليد او اما قول الشافعي رضي الله عنه في بعض
 مسائل المجتد والاخوة هذا قول زيد وعنه قيل بالكثر الفرائض فمنعناه اذا قبلنا
 اقواله وقلنا بصحة ادلتها عندنا فهو من توافق الاجتهاد لا من باب التقليد وكفي
 بمذهبه

بمذهبه ترجيحاً قوله صلى الله عليه وسلم اعلم امتي بالقرآن زيد ابن ثابت قوله
 يشاح له الصدر اي يطرح شبه اطمينان القلب بالواردات الربانية بحالة سكوت
 حرارة الصدر الحاصلة باصابة برد الثلج له وهي المسماة بالثلج فاطلق عليها لفظها
 ففي الكلام استهارة تمثيلية بتعقبة قوله في حق اي في حق الملهدون غيره بذلك
 صرح الشيخ شهاب الدين السمروردي في بعض اماليه وفيه كلام الولي سعد الدين
 في بعض كتبه مثل له قال الكمال ابن ابي شريف رحمه الله لانه خلاف ما عليه جماهير
 العلماء انتهى لكن لا يخفى ان هذا من قبيل علم الاذواق التي لا يعرفها الا الخواص
 من اهل الكشف وذلك مستغرب فيما بينهم الا ان جماهير العلماء قصدوا بذلك
 سد الباب خشية ان يدعي ذلك من ليس من اهله فيخالف ظاهر الشرع ويترجم انه
 الصم بذلك وان كان زعمه مردوداً عليه اذ الشرع هو السيف القاطع الذي يرجع
 اليه عند الشبهات وبه يزن الملهمون ما ورد عليهم من الواردات فان واقفه قبل
 والارء قوله مبني الفقه ولو بسايط في بعض المسائل وان كان ذلك
 باعتبار الاغلب قوله من حيث استصحابه اعلي من حيث ذاته اذ ذلك لا يجاه
 اليقين حتى يتصور دفعه به قوله ورجعه المصلي الاول اي وهوان اليقين لا
 يرفع بالشك قوله بين الادلة متعلق بالتبادل والتراجع وكذا قوله عند تعارضها
 وهو ايضا اذ لا يتصور التبادل والتراجع الا عند التفاضل قوله ليناسب قوله
 تعادل مرفوع على انه فاعل يناسب والترجمة بالنصب مفعوله وتبادل محكي

باب
 الساب
 الفرس